



الجمعية العراقية للصحة والسلامة المهنية



ديوان الصحة والسلامة المهنية

نشرة الكترونية تصدرها الجمعية العراقية للصحة والسلامة المهنية تهدف الى التعريف بالجمعية واعضاؤها وبعض نشاطاتها بالاضافة الى نشر المقالات التي تتعلق بالصحة والسلامة المهنية في العراق

التاريخ: ٢٠٢١/٤/٢

العدد : ٥٧

نشاطات الجمعية

نفذت الجمعية مجموعة برامج تدريبية في

مجال الصحة والسلامة المهنية لصالح معمل

سمنت قرجوغ - كركوك ضمن الفترة من

١٣-١٦/٢/٢٠٢١.

ضمن نشاطات الفحص الهندسي نفذت الجمعية

فحص مراحل لصالح شركة فندق فلسطين الدولي

(فلسطين ميريديان) والبالغ عددها ٤ مراحل

بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢.





زاوية المقالة

الضوضاء والضجيج في الشارع العراقي

م. عبد المنعم عبد الكريم محسن

تعتبر الضوضاء من العوامل الفيزيائية المسببة لتلوث البيئة داخل مواقع العمل وفي الشارع وهي من اكثر المخاطر شيوعاً الضارة بالإنسان أينما وجد في الشارع في المصنع في قاعة الاحتفالات تبعاً لشدة الضوضاء التي يتعرض لها الانسان ومدى قوة اعضائه الحسية والعصبية. ببساطة تعرف الضوضاء بأنها صوت مزعج وغير مرغوب به.

هناك ٣ عناصر لحدوث الصوت:

- 1- مصدر يولد الصوت
- 2- وسط ينقله
- 3- اذن تسمعه

في المجتمع العراقي يتعرض الانسان للضوضاء في أماكن عديدة في الشارع خاصة في المدن المكتظة وفي العمل وسوف يتم التركيز على ما يتعرض المواطن في الشارع للضوضاء.

مصادر الضوضاء في الشارع عديدة :

❖ السيارات ، الشاحنات والتي اصبح عددها يفوق المسموح.

السماعات او مكبرات الصوت في الحفلات وفي الشارع التي يستخدمها الباعة (اصحاب البسطيات) وهم كثر وكذلك مكبرات الصوت في سيارات الباعة الجواله

❖ ان الضوضاء الناتجة من السيارات بالدرجة الأولى تنتج من كثرة استخدام المنبه (الهورن) بسبب وبدون سبب خاصة سواق سيارات الاجرة والباصات الصغيرة وبعضهم يشعر بالنشوة في كثرة استخدام المنبه ، إضافة الى استخدام المنبه بشكل مفرط في سيارات الزفاف دون ان يعرفوا مدى التأثير السلبي على المجتمع المحيط.

❖ مولدات الكهرباء (الديزل) المنتشرة في معظم الأحياء السكنية وفي دوائر الدولة حيث ان هذه المولدات تصدر ضوضاء تتجاوز الحد المسموح قانوناً واكثر المتضررين منها هم عمال التشغيل والأشخاص المجاورين لهذه المولدات.

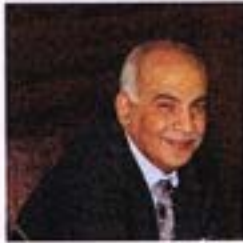


ان تأثير الضوضاء الصحي على الانسان يؤدي الى ضعف السمع وعلى الاعصاب وعلى سلوك الانسان بشكل عام الى درجة يصبح عدانياً. ان مشكلة الضوضاء والوقاية منها تتطلب عملاً جماعياً ومن قبل المجتمع والمسؤولين وكما يلي:

1. تفعيل قانون السيطرة على الضوضاء رقم ٤١ لسنة ٢٠١٥ الذي يتضمن مجموعة إجراءات للسيطرة على الضوضاء داخل مواقع العمل وفي الشارع ، حيث ان المادة ٤ في القانون تتضمن إجراءات عديدة رادعة لمسيبي الضوضاء منها منع اطلاق اصوات المنبهات في المركبات وكذلك منع تشغيل وسائل البث في الأماكن العامة وتشغيل مكبرات الصوت وتضمن القانون غرامات قدرها ٥٠.٠٠٠ دينار (خمسون الف دينار) ولا تزيد على ١.٠٠٠.٠٠٠ دينار (مليون دينار) كل من يخالف احكام هذا القانون والتعليمات الصادرة بموجبه.

اذا لدينا قانون ولكن مرسوم على الرفوف بالرغم من ان هذا القانون يضمن للمجتمع بيئة جيدة وخالية من الضوضاء ويعتبر انجاز حضاري.. والسؤال من سيتابع تنفيذ هذا القانون ... اماته بغداد، البلديات، وزارة العمل، وزارة الداخلية، المرور ومن سيحاسب المخالفين؟؟

2. نشر الوعي الوقائي في المجتمع وتعريفهم بأضرار الضوضاء الصحية من خلال ندوات يشارك فيها اختصاصيون في الطب المهني وكذلك اختصاصيون في الصحة والسلامة المهنية وممثلين من العمل والمرور والأمانة وكذلك اختصاصيين في علم النفس والسلوك البشري.



السيد طلال خالد حسن
استشاري نظم جودة

هل الحصول على شهادة الجودة تعني بالضرورة تحقيق الجودة..؟

نتجه كثير من مؤسساتنا ومنظماتنا الحكومية وغير الحكومية لنيل معايير الجودة، فتعقد المؤتمرات والندوات والملتقيات لفهم مصطلح الجودة ومعرفة طريقة عملها وآلية تنفيذها.

وتصرف الأموال الطائلة من أجل استقطاب الخبراء والمحاضرين، وتعقد الكثير من ورش العمل والدورات التدريبية للموظفين والقياديين على حد سواء لترسيخ ثقافة الجودة. كما تقوم كثير من منظماتنا بنقل تجارب الجودة وتطبيق بعض نماذجها التي ثبتت صلاحيتها في بيئات إدارية مختلفة شرقية كانت أم غربية.

ورغم كل هذا البذل السخي والعطاء غير المحدود والاستثمار الضخم والكم الهائل من الأموال والوقت المستثمر في هذا المجال من أجل فهم وتطبيق مبادئ الجودة إلا أن هذا لم ينعكس على أداء المنظمات وجودة المخرجات، بل بقي الوضع على حاله، بل وصل الأمر إلى أن بعض منظماتنا كانت قبل الجودة أفضل بكثير منها أثناء وبعد تطبيق معايير الجودة حتى أصبحنا نلاحظ أنه كلما زاد الاستثمار في الجودة زادت رداءة المخرجات وانتشر الفساد بكل أنواعه وأشكاله، ولم نزدنا الجودة إلا تخلفا وفسادا ورجعية وبعدا عن المهنية في أداء العمل الإداري والتنظيمي.

وظهرت لي أسباب عدة وراء هذا الاتحدا في العمل الإداري والتنظيمي لمنظماتنا نتيجة اتباعنا معايير الجودة، من أهمها أن منظماتنا لم تسع فعليا إلى الجودة الحقيقية، ولم تكن جادة في الحصول على المعايير الدولية، بل هدفها المبطن ترسيخ واقعها وتوثيقه وجعله المعيار المثالي للجودة، لأن هناك منتفعين من بقاء الوضع على حاله، وأن التطبيق الفعلي للجودة يعني التضحية بمصالحهم وفقدان مواقعهم والحرمان من الامتيازات التي اعتادوها وألفت أنفسهم بريقها.

البعض يرى أن الجودة تعني التخلي عن الكراسي والرقابة الصارمة على مجلس الإدارة وإعادة الحقوق إلى أصحابها وإتقان العمل والتحسين المستمر للأداء، وهذا يعني أن البعض سيخسر فكان لزاما أن يضعوا الجودة تحت المجهر ويعيدوا تشكيل مبادئها بالطريقة التي تحفظ لهم مكاسبهم وتحقق لهم مبتغاهم. وقد يكون سبب رداءة المخرجات وتدني الوضع الإداري لكثير من مؤسساتنا الجهل بنقافة الجودة، وأن منظماتنا لم تعد تمهد لفهم الجودة وأهمية تطبيقاتها. وقد يكون هناك سبب آخر وهو أن معايير الجودة التي ولينا وجوهنا شطرها لا تناسب طبيعة منظماتنا ولا تحقق طموحاتنا.

وأيا كان السبب، فإنتي أرى التوقف عن مهازل الجودة التي قضت منظماتنا فيها عقودا من التخبط وضياح الأموال واللهدت الشديد وراء المعايير الدولية والتصنيفات العالمية، وأرى حلها بمعايير للفساد لأن ملامح الفساد في منظماتنا أكثر بكثير من ملامح الجودة. فمن السهل ملاحظة آثار الفساد في غالبية منشأتنا، لكن لا يوجد أي أثر للجودة سوى إدارات تحمل الاسم وهي عنه بعيدة رغم البذل السخي، لذا يتعين علينا تطوير معايير لقياس الفساد والكف عن تتبع معايير الجودة حتى نقضي على مارد الفساد الذي تجذر في مؤسساتنا، ونهذب وضع مؤسسات الدولة ونعيدها إلى مسارها الصحيح.

أرى أن يتم تطوير معايير للفساد بناء على طبيعة الأداء في المنظمات المحلية والإقليمية ولا يمنع من تكييف بعض المعايير الدولية حتى تناسب بيئتنا التنظيمية. فمثل معايير الفساد هذه ستساعد منظماتنا على معرفة أين تقع بالفعل، وكيف تتخلص تدريجيا من الفساد، كما يساعدها على تحديد نسبة الفساد في كل منظمة، بل قد يحدد مستوى الفساد في كل إدارة داخل المنشآت نفسها. ويمكن تصنيف المنظمات بناء على نصيبها من الفساد بنسب مئوية أو درجات على مقياس "ليكرت" من 1 إلى 5، حيث يمثل رقم 1 أعلى نسبة فساد بينما المنظمة التي تحصل على 5 فإنها شبه خالية من فساد. كما يمكن بعد ذلك تصنيف الفساد حسب النوع فيعطي نسبة للفساد الإداري، وآخر للمالي، وثالث للسلوك التنظيمي وهكذا. ويتم هذا التقييم دوريا كل سنتين تقريبا، ويجب مراقبة المنظمات وتحفيزها على تخفيض نسبة الفساد حتى يختفي كليا، وعندما يتقلص الفساد فهذا يعني أننا جاهزون لتطبيق معايير الجودة.

نتمنى من هيئة مكافحة الفساد أن تدرس مثل هذا الاقتراح، وأن تسعى إلى تطوير معيار للفساد تحدد بنوده بناء على واقعنا وسلوك منظماتنا وثقافتها التنظيمية، ثم تقوم بقياس نسبة الفساد في جميع أجهزة الدولة بصفة دورية تمنح بعدها كل منظمة شهادة تحدد الدرجة التي حصلت عليها في مجال الفساد، ولا يمنع من جائزة تمنح للمنظمات التي تتخفف نسبة الفساد فيها، وعندما تحصل المؤسسة على درجة "5" فساد" على مقياس "ليكرت" يسمح لهذا النوع من المنظمات السير قدما للظفر بنيل معايير الجودة، وأرى في البداية أن يحدد معيار محلي للجودة دون المغامرة في الزج بمنظماتنا من أجل الحصول على معايير جودة دولية لا تناسب تواضع منشأتنا وقدرتها الإدارية وهشاشتها التنظيمية. كما يجب التنويه هنا إلى أن المعيار المحلي للجودة لا يعد بديلا عن الجودة الدولية بل تمهيد له.



درس مبكر في السلامة

اول درس في السلامة الصناعية ! في المرحلة الابتدائية

كنت اواضب على الذهاب الى محل الوالد الذي استأجره منذ العام ١٩٥٢ ليصبح من أشهر مصلحي الراديو والتلفزيون آنذاك. اقتربت منه ذات يوم فقال لي ؛ محمود روح من يَبني ! وبعد ان لاحظ ملامح الزعل على وجهي قال لي ؛ جيب درنفيس الفحص ، فعلت ذلك، فقال ؛ خَلّي على جسمي ، فعلت ، فتوهج مصباح درنفيس الفحص ! لانني كنت واقفاً على الارض في حين انه كان يجلس على كرسي فوق لوح من الخشب فقال لي ؛ شفت ، يعني اذا تلزمني راح تَبْتَل ! وتعلمت منه ان الصدمة الكهربائية لا تحدث إلا باكتمال الدائرة الكهربائية من خلال جسم الانسان والارض. في الصورة ؛ أنا جالس أمام ركبتي الوالد في جزء المحل المخصص لبيع المواد الاحتياطية.

المهندس محمود العبايجي



سؤال العدد

س/ لماذا يمنع ارتداء اليشماغ في مواقع العمل؟
ج - لان الاطراف السائبه في اليشماغ قد تلتف على الاجزاء الدوارة لمعدات العمل مثل المثاقب مما يؤدي الى اختناق من يرتديه.



هل تعلم؟

ان قياس فوهات الحريق المعتمدة في العراق هي ٢,٥ أنج ومن نوع الكيس (Instantaneous) وهذا ينطبق على خراطيم الاطفاء المستخدمة في عجلات الدفاع المدني ، ولا يجوز استخدام فوهات حريق ذات قياس او نوع مختلف لانها ستكون عديمة الفائدة اثناء حصول الحرائق.



اخبار عامة

في اجتماع ترأسه وزير العمل لهيئة الرأي في الوزارة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٥ جرت مناقشة مشروع قانون المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية، إذ وجه الوزير بمناقشة اي تعارض يعيق عمل المركز واعداد مسودة تعديلات على الفصل الخاص بعمل المركز في قانون العمل لارسالها الى مجلس الدولة لبيان الراي، مع اعداد مسودة مشروع قانون للمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية بنفس الوقت ومفاتيح الامانة العامة لمجلس الوزراء لاخذ رايتها الفني في المضي بهكذا مشروع مع تحديد الاسباب الموجبة لتشريعته لخلق بيئة عمل سليمة لجميع مواقع العمل في القطاعين العام والخاص.

المصدر : موقع وزارة العمل على التيس بوك

حادث انهيار جزء من بناية في المنطقة الخضراء



انهيار بناية قيد التأهيل بالمنطقة الخضراء وسط بغداد تابعة لمصرف الرافدين فرع الأمانة العامة لمجلس الوزراء حيث ان أعمال صيانة وتأهيل كانت تجري في البناية وتعرض جزء من السقف إلى الانهيار، ما أدى إلى إصابة ثلاثة من العمال بجروح وسارعت فرق الدفاع المدني بأنقاذ المصابين ونقلهم الى المستشفى.

وفاة وإصابة ٦ عراقيين في انهيار مصعد مستشفى



توفي عراقيان وأصيب ٤ آخرون من الكادر الطبي لمستشفى الموصل يوم الاحد بعد سقوط مصعد علماً بأن المصعد تم تخصيصه لنقل البضائع وليس الكادر وتشير التقارير الى ان المصعد جديد وبداني ومستحدث وقيد الانشاء وغير مطابق لموصفات وشروط السلامة والامان الصادرة من مديرية دفاع مدني وغير مخصص لنقل الاشخاص ولم يتم اخذ رأي مديرية الدفاع المدني قبل الانشاء والتشغيل وادخاله الى الخدمة.